

التأويل في مختلف المذاهب والآراء

لأنّه ليس بكلام البشر، وأنّه كلام خالق القوَى والقُدَر. ثمّ أخذ في ترجيح هذا القول على الوجه الأوّل، قال: «وهذا القول من القوّة والخلافة بالقبول [485] بمنزل، ولناصره على الأوّل أن يقول: إنّ القرآن إنّما نزل بلسان العرب، مصوباً في أساليبه واستعمالاتهم، والعرب لم تتجاوز فيما سمّوا به مجموع اسمين، ولم يسمّ أحد منهم بمجموع ثلاثة أسماء وأربعة وخمسة. والقول بأنّها أسماء السور حقيقةً، يخرج إلى ما ليس في لغة العرب، ويؤدّي أيضاً إلى صيرورة الاسم والمسمّى واحداً». وعقبه باعتراضات وأجوبة لا تخلو من طرافة [486]. قلت: و[] درّه في نعتة هذا الجميل لجانب إعجاز القرآن الكريم، وهو كما قال الإمام أحمد بن المنير الاسكندري في الشرح: «غاية في الصناعة، ونهاية في البراعة» [487]. الوجه الثالث: أن ترد السورة مصدرّة بذلك، ليكون أوّل ما يقرع الأسماع مستقلاًّ بوجه من الإعراب، وتقدمةً من دلائل الإعجاز. وذلك أنّ النطق بالحروف أنفسها، كانت العرب فيه مستوية الأقدام، الأُمّيون منهم وأهل الكتاب، بخلاف النطق بأسامي الحروف، فإنّه كان مختصاًّ بمن خطّ وقرأ وخالط أهل الكتاب وتعلّم منهم. وكان مستغرباًّ مستبعداًّ من الأُمّيين التكلّم بها، استبعاد الخطّ والتلاوة، كما قال عزّ وجلّ: (وَمَا كُنْتُمْ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكُمْ إِذْ لَارٍ تَآبِ الرُّمُودِ طَلُونِ) [488]. فكان حكم النطق بذلك - مع اشتهاؤه لم يكن ممّن اقتبس شيئاً من أهله - حكم الأفاصيص المذكورة في القرآن، التي لم تكن قريش ومن دان بدينها في شيء من الإحاطة بها، في أنّ ذلك حاصل له من جهة الوحي، وشاهد بصحة نبوّته، وبمنزلة